

عائلة لقمان سليم تلمح إلى رابط بين اغتياله وانفجار مرفأ بيروت

طالبت ببعثة تقصي حقائق دولية... وسفراء غربيون شاركوا في إحياء الذكرى الثانية لمقتله



السفيرة الأميركية دوروثي شيا تتحدث في المناسبة (أ.ف.ب)

بيروت: «الشرق الأوسط»

طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم، الأمم المتحدة، ببعثة تقصي حقائق دولية تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروع، وذلك في الذكرى الثانية لاغتياله التي جمعت عدداً من السفراء الغربيين، بينهم سفيرة الولايات المتحدة لدى لبنان دوروثي شيا، في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث يقع منزل لقمان سليم.

وللعام الثاني على التوالي، يشارك سفراء وممثلو بعثات أجنبية في إحياء ذكرى اغتيال سليم، الباحث الذي كان معارضاً لـ«حزب الله»، واغتيل أثناء عودته من زيارة منزل صديق له في جنوب لبنان، في 3 فبراير (شباط) 2021، وتعدّ فعاليات هذه المناسبة في منزله بمنطقة حارة حريك في الضاحية الجنوبية، معقل «حزب الله» اللبناني.

وشارك سبعة سفراء، بينهم السفيرة الأميركية دوروثي شيا، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى لبنان رالف طراف، والسفير البريطاني هاميش كاول، وسفير ألمانيا لدى لبنان أندرياس كيندل، إلى جانب حشد من الفعاليات السياسية والإعلامية والثقافية في لبنان، وممثل عن السفارة الفرنسية لدى لبنان.

وقالت شيا، خلال مشاركتها في المناسبة، «اليوم، نرفض السماح للخوف والكرهية بالانتصار.

نجتمع في الحب والصدافة للذين تجمعهما ذكرى رجل جسد تلك المُثل. اليوم نكرم حياة لقمان سليم وعمله وإرثه».



والدة لقمان سليم تتوسط شقيقته رشا الأمير (يمين) وزوجته في المناسبة أمس (الشرق الأوسط) وأثار اغتيال سليم، الباحث الذي انهمك بتوثيق ذاكرة الحرب الأهلية (1975 - 1990) وتعزيز قيم المواطنة والمساواة، صدمة في لبنان.

وقالت زوجته الألمانية اللبنانية مونیکا بورغمان، أمس الجمعة، خلال التجمع في ذكرى اغتياله، «نود من بعثة قصصي حقائق أن تنتظر في انفجار المرفأ، وكذلك في ثلاثة اغتياالات تلتها وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما إذا كان هناك ترابط أم لا.

ونقلت عنها وكالة الصحافة الفرنسية قولها إن التحقيق المحلي في قضية سليم «لم يحرز تقدماً منذ عامين جراء ضغوط سياسية» في بلد لم تبلغ فيه التحقيقات في عشرات الاغتيالات السياسية خواتيمها. والتحقيق في انفجار المرفأ، ثالث أكبر انفجار غير نووي في العالم، معطل ويثير انقساماً سياسياً وطائفياً، وبين المراجع القضائية ذاتها.

وجاء مقتل سليم بعد اغتيال شخصين آخرين هما العقيد المتقاعد من الجمارك منير أبو رجيلي في 2 ديسمبر (كانون الأول) 2020، والمصور المستقل جو بجاني في 21 من الشهر ذاته، من دون أن تتضح أسباب وملابسات قتلتهما. لكن تقارير صحافية محلية رجحت وجود علاقة بين مقتلتهما وانفجار المرفأ.

وانطلق اللقاء أمس من دارة محسن سليم، للاحتفاء به وبفكره وشجاعته وللتعرف على مؤسسائه «دار الجديد» و«أمم للتوثيق والأبحاث»، حيث أقيمت تباغاً كلمات لشقيقته الكاتبة والناشرة رشا الأمير، ووالدته الكاتبة سلمى مرشاق سليم، وزوجته المخرجة مونیکا بورغمان وشريكته في تأسيس «أمم للتوثيق والأبحاث»، إضافة إلى كلمات متحدثين آخرين.

وسلمت عائلة سليم جائزة «غار لقمان» لأربع شخصيات، هم الصحافية ماري جو صادر التي أنجزت كتباً عن كيفية مقتل سليم، إضافة إلى إجراءات تحقيقات متصلة بانفجار مرفأ بيروت، والإعلامية ديما صادق التي تعد من أبرز معارضي «حزب الله» في الإعلام اللبناني، والشيخ عباس يزبك، والفنان ألفرد طرزي.

وقالت منسقة الأمم المتحدة الخاصة بلبنان جوانا فرونتسكا، إنه «بعد سنتين من مقتل لقمان سليم، لم تتحرك عجلات العدل بعد»، وشددت على وجوب «إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف دون مزيد من التأخير». وفتت في تغريدة عبر «تويتر» إلى أن «الأمر نفسه ينطبق على العديد من الجرائم الأخرى التي لم يتم حلها في لبنان. وفي مسار تقدم لبنان، يجب أن يأخذ القانون مجراه».

وعبر أربعة خبراء حقوقيين مستقلين في الأمم المتحدة، الخميس، عن قلقهم العميق من بطء التحقيقات في جريمة اغتيال سليم، مطالبين السلطات اللبنانية بضمان محاسبة قتلته. وأعرب الخبراء الأربعة المعنيون بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في بيانهم عن غضبهم لعدم تحديد هوية أي شخص مسؤول عن اغتياله. وقالوا إن «تسليط الضوء على الظروف المحيطة بمقتل لقمان سليم، وتقديم المسؤولين إلى العدالة، هو أيضاً جزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير».

وفي الكثير من مداخلته التلفزيونية، عدّ لقمان سليم أن «حزب الله» يأخذ لبنان رهينة لإيران. وتحدث في إحدى آخر إطلاقاته عن علاقة للنظام السوري بنيترات الأونيووم التي كانت مخزنة في مرفأ بيروت قبل انفجارها في 4 أغسطس (آب) 2020.

ووجه سياسيون وإعلاميون أصابع الاتهام في اغتياله إلى «حزب الله». وتقول العائلة إن الحزب هدد سليم أكثر من مرة، أبرزها في ديسمبر (كانون الأول) 2019، حين تجمع أشخاص أمام منزله في الضاحية الجنوبية لبيروت، مرددين عبارات تخوين، وألصقوا شعارات على سور حديقته، بينها «حزب الله شرف الأمة» و«المجد لكاتم الصوت».



الرئيس نجيب ميقاتي مترئساً الاجتماع الوزاري أمس (دالاتي ونهرا)

بيروت: «الشرق الأوسط»

تنقسم القوى السياسية في لبنان حول «قانونية» اجتماع الحكومة التي باتت حكومة تصريف أعمال منذ نهاية ولاية الرئيس ميشال عون. وبينما لم تجتمع الحكومة إلا مرتين، يعقد رئيسها نجيب ميقاتي اجتماعات مع وزراء لبحث الملفات المطروحة، وآخرها أمس، حيث ترأس اجتماعاً لـ«اللجنة الوزارية المكلفة معالجة تداعيات الأزمة المالية على سير المرفق العام» شارك فيه وزراء التربية والعدل والدفاع والمال والتنمية الإدارية والصناعة والاتصالات والداخلية والصحة والعمل والأشغال العامة والنقل.

وبعد الاجتماع، أعلن وزير العمل مصطفى بيرم أن اللجنة ناقشت في اجتماعها «الأوضاع المرتبطة بتقلت سعر الدولار والزيادات الكبيرة في أسعار المحروقات، مما يؤثر على عمل الموظفين في القطاع العام». وقال: «تم التداول في الكثير من الاقتراحات في شقين: الأول يتعلق بسعر معين لمنصة (صيرفة) مرتبط بالقطاع العام، وقسم متعلق بالتغطية اليومية لبدلات النقل». وأضاف: «لم نصل إلى تحديد رقم نهائي، ولكن طلب من بعض الوزراء إجراء بعض المداولات للوصول إلى نتيجة تكون مناسبة تضمن الحد الأدنى من حقوق الموظف، ومن الاستقرار بعد التغييرات السريعة التي تحصل».

وقال بيرم: «لم تتبلور صورة نهائية بعد، في انتظار أن يعود بعض الوزراء المعنيين بهذه المداولات إلى رئيس الحكومة، وإذا تم التوصل إلى صيغة مناسبة ومنطقية وواقعية تجمع بين استمرارية المرفق العام والخدمة العامة وتأمين حركة الإدارات العامة، وبين حقوق الموظف بحددها الأدنى، يمكن في ضوء ذلك لرئيس الحكومة أن يدعو إلى جلسة حكومية تناقش هذه الاقتراحات وتقرّها لأنها أمور ملحة لا تحتمل التأخير من أجل مصلحة كل لبنان».